جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقياس قضايا استراتيجية معاصرة

السنة الثالثة علاقات دولية

السنة الجامعية: 2021/2020

المحور الأول: مدخل مفاهيمي حول الإستراتيجية

الإستراتيجية هي كلمة استخدمت أصلاً في الحياة العسكرية وتطورات حتى أصبحت تعني فن القيادة العسكرية في مواجهة الظروف الصعبة وحساب الإحتمالات المختلفة فيها واختيار الوسائل الرئيسية فيها، وهي فن أو علم القيادة العامة في الحرب، أي جمع التدابير اللازمة لتحقيق النصر.

عرفها "كلاوزفيتز" بأنها "نظرية إستخدام المعارك للوصول إلى هدف الحرب، فالحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى.

أما ليدل هارت "فن وعلم إعداد الخطط والوسائل التي تعالج الوضع الكلي للصراع الذي تستخدم فيه القوة بشكل مباشر وغير مباشر من أجل تحقيق هدف السياسة الذي تتعذر تنفيذها بالوسائل الأخرى".

الإستراتيجية هي مصطلح يوناني، وتشتق من الكلمة اليونانية strategos والتي تعني "قائد الجيش" أو "القائد العسكري".

خرج استخدام المصطلح من أصله العسكري الضيق إلى استخدامات أشمل في ميادين أوسع، مثل العلوم السياسية والعلاقات الدولية وإدارة الأعمال والدراسات الأمنية، وتعرف الإستراتيجية على أنها: "مجموعة من القواعد والمبادئ التي ترتبط بمجال معين، وتعتمد على وضع الإستراتيجيات الصحيحة للوصول إلى تحقيق نتائج ناجحة".

وفي نهاية القرن 18 عشر كانت تعني العمليات التي يلجأ إليها القادة لخداع العدو، ثم تغيرت بعد ذلك وتم اعتبارها بأنها "فن إدارة المعارك لكسب الحرب وتدمير العدو وفق الخطة الكاملة للحرب والتي ترسم المسارات المختلفة للحملات وتنظيم المعارك".

والإستراتيجية الجيدة تأخذ في الحسبان (الناس، المال، السلطة والموارد...) وأن تكون متناسقة مع الرؤية والأهداف العامة.

ماذا تشمل الإستراتيجية؟

- الخطة العامة لكسب الحرب.

- القضاء على الروح المعنوية للعدو.

- زلزلة اقتصاد العدو.

- تخريب مراكز الإنتاج الحربي والمدني على حد سواء.

وللإستراتيجية مجموعة مبادئ أهمها:

- وضع كافة الأهداف التي يتم تحقيقها وتعتبر المبدأ الأول من مبادئ الإستراتيجية.

- الحرص على أن تتميّز الإستراتيجية بالمرونة، أي أن تكون سهلة التطبيق في بيئة العمل.

- يجب أن تكون الإستراتيجية شاملة ومتكاملة، أي لا تغفل أي جزء من أجزاء الخطة التي يتم تنفيذها.

وللإستراتجية خطوات تتمثل في:

1- وضع رؤية واضحة: وذلك من خلال تحديد نوع الأهداف سواء أكانت أهداف طويلة أو قصيرة الأجل.

2- جمع المعلومات وتحليلها: لتحديد القوة والضعف والتهديدات والفرص.

3- صياغة الإستراتيجية: وتحقيق ما تم التخطيط له والحرص على وضع قائمة بالأولويات التي يجب التعامل معها لضمان النجاح.

4- تنفيذ الإستراتيجية: وهي مرحلة العمل الفعلي في عملية الإدارة الإستراتيجية.

5- التقييم: وهي عملية مراجعة كافة الجوانب الداخلية والخارجية في العمل، ويتم وضع آليات صحيحة.

المراجع:

1- مصطفى طلاس، **الإستراتيجية السياسية العسكرية**. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 2011.

2- فراس محمد أحمد الجحيشي، **التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيّرة**. ط.1، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015.

المحور الثاني: الأقليات في العالم

الأقلية مجموعة تضم أقل من نصف مجموع أعضاء مجموعة أكبر منها، يعرفها المفكرون بأنها "مجموعة من السكان لهم عادة جنسية الدولة غير أنهم يعيشون متميزون بذاتيهم عن غالبية المواطنين في الجنس، اللغة، العقيدة، الثقافة، التاريخ، العادات واللغات.

الأقلية هي كل جماعة مستضعفة ومقهورة سياسياً أو مظلومة اقتصادياً أو مهمشة اجتماعياً، فهي أقلية في محيطها، وهناك من يعرفها بأنها: "مجموعة من الأشخاص في الدولة ليس لهم السيطرة أو الهيمنة، وهي تتمتع بجنسية الدولة إلا أنها تختلف من حيث الجنس أو اللغة أو الديانة عن باقي الشعب، وتصبو إلى حماية ثقافتها وتقاليدها ولغتها الخاصة".

كانت أولى المحاولات الهامة للوقوف على حقوق الأقليات المعترف بها دولياً من خلال عدد من "المعاهدات المتعلقة بالأقليات" ويمثل إعلان الأمم المتحدة لعام 1992 بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنينة وإلى أقليات دينية ولغوية.

– يمكن تقسيم الأقليات القومية إلى نوعين: الأقلية القومية التي يتركز وجودها على مناطق حدود الدولة التي تعيش فيها، والأقلية التي تشارك دولة مجاورة قوميتها، وكلا النوعين موجودان في القارة الإفريقية، حيث أدى التقسيم العشوائي للقارة الإفريقية في مؤتمر برلين 1885 بين القوى الإستعمارية إلى وجود جماعات مختلفة عرقياً وثقافياً في إطار دولة واحدة، ويعتبر السوادان نموذجاً جيدً لهذه الحالة، حيث يضم أكثر من 600 مجموعة فرعيّة يتحدثون بحوالي 115 لغة ولهجة.

فمن ناحيّة العدد تمثل الأقلية مجموعة فرعيّة عن باقي السكان وقد تكون في موقع ضعف على المستوى السياسي أو الاقتصادي وغيرها، لكن تبحث في نفس الوقت لا فقط على الحفظ على هويتها بل على التعبير عنها بكل قوة. وفي القانون الدولي عادة ما تعرف الأقليات بكونها مجموعات وطنيّة أو عرقية أو دينية أو لغوية.

يذكر الفصل 27 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية أن الدول التي توجد فيها أقليات عرقيّة ودينية ولغوية يجب أن تحرص على ألا يقع منع أفراد الأقليات من حق التمتع بثقافتهم وممارسة شعائرهم الدينية واستعمال لغتهم بالتنسيق مع بقيّة أفراد مجموعتهم.

ومن جهة أخرى، فعلى الدولة أن تقبل بفصل الإقليم الذي تقطنه الأقلية لأسباب معينة يمكن إجمالها في الآتلي:

1- التدهور في قوة الدولة وعجزها عن أن تخضع لسيطرتها.

2- عجز الدولة عن تحمل أعباء التنمية الاقتصادية لمناطق الأقليات خاصة إذا أصرت على التنمية كشرط للبقاء في إطار الدولة والتخلي عن مطلب الإنفصال.

3- العجز عن مواجهة الضغوط الخارجية عليها من أجل إقرار حق الإنفصال لهذه الأقلية.

وقد تعمل الحكومة على إسترضاء الأقليات من خلال الاستجابة لبعض مطالبها مثل تحقيق التنمية في الإقليم الذي تقطنه الجماعة إذا كانت مطالبها إقتصادية، أو السماح لها بدرجة من الإستقلالية في إدارة شؤونها الداخلية في إطار الدولة الموحدة إذا كانت مطالبها تتعلق بالمشاركة السياسية أو الحق في تقرير أمورها.

وقد تلجأ الدول إلى تبادل الأقليات كما حدث بين تركيا واليونان فيما بين الحربين العالميتين، أو بالتصفيّة التي قامت بها ألمانيا وطرد جماعي إجباري للأقليات غير الألمانية وإعادة توطين مناطقهم بالجنس الألماني.

إلا أن انهيار الإتحاد السوفياتي قد مكن المعسكر الغربي من فرض شروط الإصلاحات السياسية التي تضمن أوضاع الأقليات ومراعاة حقوق الإنسان كأساس للتعامل مع الدول، وقد أدى ذلك إلى تقوية موقف الجماعات الإثنينة حيث وجدت فرصة للتعبير عن مطالبها بعد موجة الديمقراطية وانتشار المنظمات الداعية لحقوق الإنسان خاصة في ظل العولمة.

ملاحظة: يمكن اسقاط الحالة على وضع الاقليات في العالم كالأكراد، التوتسي والهوتو، الأقليات المسلمة (الصين..)

المراجع:

1- عمار عباس محمود، **القضية الكردية: إشكالية بناء الدولة**. ط.، د.م.ن: العربي للنشر والتوزيع، 2016.

المحور الثالث: التحولات السياسية في المنطقة العربية وتداعياتها على الأمن الدولي

يقصد بالتحول conversion التغير changement الإنتقال tranasition أو التنقل من مكان إلى مكان، أو التحول عن شيء يعني الإنصراف عنه إلى سواه.

التحول / التغيّر هو مسألة غير إرادية وهو يتجه على المدى الطويل أو البعيد نحو الأفضل ولكنه لا يسير دوماً في خط مستقيم فكثيراً ما يتعرض لإنتكاسات لعوامل داخلية وخارجية.

التحول السياسي كسلوك: هو سلوك سياسي جديد يجري إنتهاجه في دولة ما أو مجتمع ما، عرفه "محمود عابد الجابري" بأنه "انتقال من موقع اجتماعي أو سياسي أو أيديولوجي إلى آخر كالإنتقال من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين ومن الفقر إلى الغنى ومن خشونة البداوة إلى رقة الحضارة".

أما "ابن خلدون" فيرة بأنه "تغير الولاء للشخص أو الحزب، استبدال غطاء أيديولوجي بآخر وما يعني بالنسبة للبعض الإنتقال من وضع غير ديمقراطي إى وضع ديمقراطي"، أما "هنتنغتون" فيعرفه بأنه "تحول من نظم سياسية غير ديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطية".

أما مفهوم التغيير السياسي فهو يشير إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عدة، كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي، كما يعرفه "بلقزيز" على أنه التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء ولا سيما في ممارسات وسلوكيات فاسدة أو متسلطة أو مجتمعات متخلفة أو إزالة ظلم أو تصحيح خطأ أو تصويب اعوجاج"، أما "ثناء فؤاد" فقد عرفته على أنه "انقلاب تاريخي على صعيد الفكر والمعتقد والوعي".

في حين يعرف مصطلح الانتقال الديمقراطي كونه مرحلة سابقة على عملية التحول الديمقراطي والممهدة له، وتعد المرحلة الأكثر خطورة نظرً لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات حيث يكون النظام ذو طبيعة مزدوجة تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام السلطوي القديم والنظام الديمقراطي الحديث ويتشاركا في السلطة سواء في صورة صراع أو اتفاق، ووفقاً لما قاله "أودونيل" و"شمبيتر" فإن مفهوم الانتقال الديمقراطي يقصد به "المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر وأثناء عملية الانتقال أو في

أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد وعمليات الانتقال لا تحسم دائماً الشكل النهائي لنظام الحكم فهي قد تؤدي إلى تحلل النظام السلطوي وإقامة شكل من أشكال الديمقراطية أو قد تتم العودة إلى بعض أشكال الحكم السلطوي".

التحول السياسي كأسلوب: هو الطريقة الت يتم على أساسها إحداث التغيير السياسي، فالبعض يرى أن التحول السياسي هو عبارة عن ثورة بيضاء التي تعني التغيير الجذري في سدة الحكم وفي قمة الهرم السياسي والاجتماعي من خلال إحداث إنقلاب سياسي في المواقع المسؤولة بوسال سلمية أي دون إراقة الدماء (تنازل النخبة الحاكمة عن مقاليد السلطة).

أنماط التحول السياسي:

أ- النمط السلمي: من نظام سياسي إلى آخر دون اللجوء إلى العنف (مبادرة الزعماء بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية عميقة)

ب- النمط العنيف: يتم اللجوء إلى سلوك عنيف كونه الوسيلة المتاحة للتعبير عن المطالب وحماية المصالح، فحسب "ماركس" أن "الصراعات السياسية هي صراعات طبقية بالدرجة الأولى".

ج- التحول الجزئي المحدود: يعني الترميم والإصلاح والتحسين لما هو قائم، أي إجراء تعديلات سياسية واقتصادية أو إجتماعية دون المساس بالجذور والأصول.

د- التحول الثوري الشامل: هو تغيير شامل وإعادة بناء النظام السياسي وإجراء تحولات سياسية، اقتصادية، أيديولوحية عميقة.

نظريات ومداخل الانتقال الديمقراطي:

هناك ثلاث مداخل أو مقاربات نظرية رئيسية لتفسير أنماط التحول الديمقراطي، وهي:

1- المدخل التحديثي: وهو المدخل الذي يربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ذلك أن أغنى بلدان العالم هي البلدان الديمقراطية، وتاريخياً يعد "آدم سميث" أول من عبّر عن هذا الإتجاه من خلال دعوته لليبيرالية بإعتبارها شرطاً أساسياً للأداء الفعال للسوق، إلا أن عالم الإجتماع الأمريكي "ليبست" قد

أكد أن من نتائج التنمية الإقتصادية نشوء ولاء وطني يترافق مع وجود قبول المؤسسات القائمة والتسليم بشرعيتها في اتخاذ القرارات الحاسمة.

2- المدخل البنيوي: يفترض أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطيّة الليبيرالية أو أي شكل سياسي آخر يتشكل ويتحدد أساساً وجوهرياً بالبنى المتغيّرة للطبقة والدولة والقوى الدولية، وعبر القومية المتأثرة بنمط التنمية الرأسمالية، وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب، لذلك يركز هذا الإقتراب على التشكيلات الطبقية والبنى الاجتماعية في إطار علاقات القوى العالمية وتوازناتها، وتحلل على نحو خاص للعلاقات الداخلية المتبادلة بين البنى الاجتماعية وسلطة الدولة والنظام السياسي.

3- المدخل الانتقالي: يرى "دانكوت روستو" رائد هذا المدخل أن الأمر يتطلب مدخل تطوري تاريخي، ويتكون هذا المسار من أربع مراحل أساسية هي:

أ- مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية والتي تشكل الشرط الأولي.

ب- مرحلة الصراع السياسي الطويل وغير الحاسم.

ج- مرحلة القرار وتشهد عملية الإنتقال والتحوّل.

د- مرحلة التعوُّد (أي تعوُّد الأطراف على القواعد الديمقراطية والتكيّف معها).

المراجع:

1- سليماني مباركة، التحولات السياسية في المنطقة المغاربية وانعكاساتها على العلاقات مع القوى الكبرى. **(أطروحة دكتوراه غير منشورة)**. جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016.

2- عبد القادر رزيق المخادمي، **التحول الديمقراطية في القارة الإفريقية**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.

3- سالم حسن رمضان يوسف، **تحديات التحول السياسي**. ط.1، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2014.